

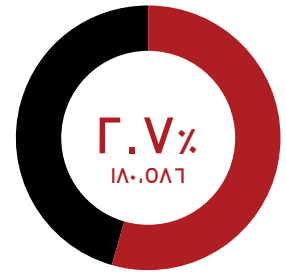
# تخطيط مشاركة الشتات ليبيا



## الهجرة

عدد المغتربين في الاتحاد الأوروبي

% للمهاجرين من إجمالي السكان



٥٤.٦% ♂  
٤٤.٤% ♀

٥٤.٦% ♂  
٤٥.٤% ♀

## الحقوق السياسية



ازدواج الجنسية<sup>٣</sup>



حق التصويت في الانتخابات الوطنية للمواطنين المقيمين بالخارج<sup>٤</sup>



التصويت من الخارج<sup>٥</sup> في السفارات / القنصليات ومراكز الانتخاب الأخرى

النسبة المئوية للتحويلات المالية من إجمالي الناتج المحلي<sup>٦</sup> - تدفق الحوالات المالية (بالمليون دولار أمريكي) -:



## ليس لدى ليبيا سياسة لمشاركة الشتات.<sup>٦</sup>

لا تحتوي بيانات الهجرة والتحويلات الصادرة عن البنك الدولي على أي إحصائيات لليبيا منذ عام ٢٠٠٦. لا يبدو أن البيانات المستخدمة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) تأخذ في الحسبان حقيقة أنه في السنوات الأخيرة أصبحت دول أخرى مثل تونس ومصر وجهات مهمة للليبيين المقيمين في الخارج. يبدو أن الإحصائيات تفوت هذا الاتجاه نظراً لوضع الليبيين في هذه البلدان.

٣ وفقاً للقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٠/١٣٧٨ بشأن الجنسية الليبية - تتطلب الجنسية المزدوجة موافقة الحكومة

٤ لمزيد من المعلومات حول تسجيل الناخبين في ليبيا، يرجى الاطلاع على المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، ما وراء تحليل الإطار القانوني الدستوري: تحليل الإطار القانوني للانتخابات الليبية، ٢٠١٩ (متوفر في <https://www.ifes.org/publications/beyond-constitutional-reform-elections-libya-electoral-le-gal-framework-analysis>).

٥ في ظل الإطار القانوني الليبي الحالي، لا توجد أحكام دستورية تتعلق بتسجيل الناخبين؛ على الرغم من أنه في حالة اعتماده سيتضمن مشروع الدستور حكماً يمنح كل مواطن مؤهل الحق في التصويت أو الترشح كمرشح. وبدلاً من ذلك، تم تضمين أحكام تسجيل الناخبين في التشريع المحدد لكل انتخابات وطنية، وعلى الرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أن انتخابات المؤتمر الوطني العام وحزب الديمقراطيين المسيحيين ومجلس النواب قد صدرت بالفعل، مما يجعل قانون الاستفتاء الدستوري هو التشريع الوحيد الخاص بالانتخابات الذي له آثار عملية على الانتخابات الوطنية المستقبلية. في الواقع، تكلف جميع التشريعات المحددة للانتخابات الليبية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك قانون الاستفتاء الدستوري، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) بتمكين تسجيل الناخبين من خارج البلاد. تم إجراء التصويت خارج البلاد أثناء الانتخابات، على سبيل المثال انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، نظراً لعدم وجود نص قانوني دستوري أو معمّم لهذا الأمر، لا يمكن الحفاظ على تسجيل الناخبين خارج البلاد وبالتالي لا يمكن الحفاظ على حق التصويت للمواطنين في الخارج في الانتخابات المستقبلية.

٦ في عام ٢٠١٤، تعافت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع المنظمة الدولية للهجرة لتأسيس مركز اقتراع في ١٣ دولة. راجع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، الانتخابات الليبية - ٢٠ يونيو انتخابات مجلس النواب: أسئلة متكررة، ٢٠١٤ (متاح في [https://www.ifes.org/sites/default/files/2014\\_ifes\\_libya\\_council\\_of\\_representative\\_elections\\_faqs.pdf](https://www.ifes.org/sites/default/files/2014_ifes_libya_council_of_representative_elections_faqs.pdf)).

٦ توجد مؤسسات معنية بالتعامل مع المجتمع في الخارج (راجع الملحق). ومع ذلك لم يطوروا سياسة مخصصة بعد.

المصطلح: في ولايات المؤسسات المختصة، تشير ليبيا إلى شتاتها بطرق مختلفة: يستخدم مصطلح «المغتربين» كثيراً. الأقل تكررًا هي مصطلحات «المواطنين الليبيين في الخارج» و«الليبيين المقيمين في الخارج». أخيراً، يرتبط مصطلح «المهاجرين/المهجرين بالخارج» بالسياق الأمني منذ عام ٢٠١٤ ويستخدم في عبارة «المهجرين بالخارج والمهجرين بالداخل». يبدو أن الاختلاف هنا مقارنة بالمصطلحات السابقة يشير إلى خاصية الحركة القسرية المرتبطة بالصراع عوضاً عن الهجرة الاختيارية.



## لمحة عامة عن السياسة والإطار التشريعي

**قانون الاستفتاء الدستوري:** جميع التشريعات المحددة للانتخابات الليبية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك قانون الاستفتاء الدستوري الذي لا يزال سارياً، تكلف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) بتمكين تسجيل الناخبين من خارج البلاد لسن حق التصويت لليبيين المقيمين في الخارج.

**قانون رقم ١٩٩١/٢٠ الخاص بتعزيز الحريات:** في مادته العشرين، يمنح هذا القانون المواطنين الليبيين حرية التنقل وبالتالي يلغي تأشيرة الخروج التي كانت ضرورية في السابق لليبيين.

**مرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩:** نصّ هذا المرسوم على تشكيل لجنة دائمة لمتابعة أوضاع الأسرى الليبيين في الخارج ويتولى تبادل الأسرى حيثما أمكن وزيارتهم في الخارج وتقديم العون والمساعدة المالية.

٢٠١٨

١٩٩١

٢٠٠٩

## التوجهات

من الناحية الهيكلية، تُعرّف ليبيا نفسها على أنها بلد الهجرة والعبور وليس بلد المنشأ. لم يُنظر إلى موضوع هجرة الليبيين على أنه مناقشة سياسية ذات أهمية حتى وقت قريب.

أدى سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١ إلى «يقظة» ملحوظة للشتات الليبي وزيادة الوعي على ما يبدو بأهمية مشاركة المواطنين المقيمين في بلدان أخرى مع الحكومة الليبية. في الواقع، تجمّع الليبيون الذين يعيشون في الخارج بشكل كبير أثناء وبعد الاضطرابات في عام ٢٠١١، على الرغم من أنهم كانوا «صامتين»، وعلى الأقل علناً، غير مشاركين حتى ذلك الحين.<sup>٧</sup> بالنظر إلى هذا التطور الأخير، لا يزال المجتمع ضعيف التنظيم للغاية، وهناك عدد محدود جداً من منظمات الشتات الليبي بشكل عام، ولا توجد شبكات بينها ولا يُنسب إليها دور رسمي للتأثير في وطنهم. بصرف النظر عن أوجه القصور هذه من حيث التنظيم والهيكلية، تكمن عقبة أخرى أمام منظمات الشتات الليبي القوية في تركيبة الشتات: تماشيياً مع الصراع المستمر، ينقسم مجتمع الشتات بين مجموعات مختلفة. على الرغم من هذه الصعوبات، يُظهر الليبيون المقيمون في الخارج ارتباطاً قوياً للغاية بلدهم الأم<sup>٨</sup> وقليلًا من التعب والقلق بشأن كيفية تصوير ليبيا عالمياً.<sup>٩</sup> يمكن ملاحظة إرادة حقيقية للمساهمة في تنمية ليبيا بين هذه المجتمعات وستستفيد من الدعم.

على الجانب الحكومي، فإن إنشاء وزارة الدولة للمهاجرين والمهجرين بعد عام ٢٠١٤، عندما هاجر عدد كبير من الليبيين بسبب الصراع وإعادة تنشيط إدارة شؤون المغتربين بوزارة الخارجية في عام ٢٠١٨، يمكن اعتبارها علامات مهمة لاهتمام ناشئ بإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المغتربين. تتمتع وزارة الدولة للمهاجرين والمهجرين بقيمة رمزية تتمثل في الاعتراف بقضية الليبيين الذين غادروا بسبب الصراع، حيث أن قدرتها التنفيذية محدودة حالياً وتركز على المهجرين داخلياً. لكن منذ إعادة تفعيلها، انخرطت إدارة شؤون المغتربين بالفعل في بعض الخطوات الأولى لتفعيل اختصاصها: كلفت بإجراء دراسة

<sup>٧</sup> يمكنك قراءة المزيد عن هذا في منشورات مثل:

- أليس أوبي (٢٠١٩) القومية البعيدة والانتماء في الشتات الليبي (١٩٦٩-٢٠١١)، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، ٤٦: ٢، ٢٤٢-٢٥٨، DOI: 10.1080/1360309.2019.1679333

- موس، دم. (٢٠١٦). القمع العابر للحدود، وتجمع الشتات وحالة الربيع العربي. المشكلات الاجتماعية، المجلد ٦٣، العدد ٤، ٤٨٠ - ٤٩٨، دانام. موس (٢٠١٦) تجمع الشتات للتدخل العسكري العربي خلال الربيع العربي، مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين، ١٤: ٣، ٢٧٧-٢٩٧، DOI: 10.1080/10076948.2016.1171012

- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠). دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

- بيتر سيرغ (٢٠١٨) العمليات عبر الوطنية وعمليات الانتقال الاستثنائية. دور الشتات الليبي من جماهيرية القذافي لحرب أهلية ما بعد الثورة وانتهيار الدولة، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، DOI: 10.1080/1360309.2018.1500211

<sup>٨</sup> المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠). دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. سيتم نشره في ٢٠٢٠.

<sup>٩</sup> نفس المرجع السابق.

عن الليبيين المقيمين في الخارج،<sup>١</sup> وخضع موظفوها لأول تمرين لبناء القدرات فيما يتعلق بمشاركة المغتربين، ووضعت خططاً أولية لتنظيم اجتماع عالمي لليبيين المقيمين في الخارج.

في حين أن التطورات الموصوفة تشير إلى اتجاه إيجابي نحو الاعتراف بإمكانات الليبيين في الخارج وحماس الحكومة للعمل معهم، إلا أنها لا تزال في مهدها ويجب النظر إليها في السياق الأوسع للصراع، حيث تسود أولويات أخرى.



## العقبات

- **افتقار الثقة:** بنى عهد القذافي إرثاً من انعدام الثقة بين الحكومة والجاليات الليبية في الخارج. لا يزال هذا التاريخ يحدد المواقف ويظل حاجزاً هيكلياً للعديد من أعضاء الشتات. هذا الافتقار إلى الثقة "يمكن أن يُفسّر جزئياً على الأقل الشبكة العابرة للحدود الوطنية المفقودة بين مجتمعات الشتات المختلفة، مما يؤدي إلى نقص التواصل المتكرر، وعدد محدود من منظمات الشتات، ووسائل الإعلام، إلخ...<sup>٢</sup> علاوة على ذلك، منذ أن عاد الليبيون في الخارج بعد عام ٢٠١١ وأصبحوا ناشطين في المجال السياسي، أظهر «الجمهور المحلي» شكوكه في دور الليبيين العائدين.<sup>٣</sup>
- **افتقار الخدمات القنصلية:** بعد تقديم الخدمات القنصلية أمراً صعباً في السياق الحاي للصراع، مما يساهم في تراجع معين للصلة بين الليبيين ودولتهم.
- **افتقار التركيز الاستراتيجي على مشاركة المغتربين:** بالنظر إلى السياق الجغرافي السياسي الحاي، تكمن أولوية الحكومة الليبية في إنهاء الصراع ومعالجة القضايا الملحة من حوله. علاوة على ذلك، حتى داخل القطاع الفرعي الموضوعي للهجرة، تسود قضايا الهجرة (النظامية وغير النظامية) وإدارة الحدود كأولويات.
- **الافتقار إلى البيانات:** على الرغم من التطورات المشجعة، لا تزال البيانات عن الليبيين المقيمين في الخارج شحيحة، وبالتالي قد تعيق تطوير السياسات القائمة على الأدلة. تسليط الضوء
- **مجتمع غير منظم ومنقسم:** في الماضي، كانت مجتمعات ليبيا التي تعيش في الخارج مهمشة نسبياً من قِبَل نظامها، مما أدى إلى تجمع محدود للغاية لمنظمات المجتمع. لا يزال هذا الإرث واضحاً، وبالتالي لا تزال معظم الجاليات الليبية في الخارج تتجمع بشكل غير رسمي دون أي هياكل تنظيمية شديدة التطور أو مؤسسية. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى خطوط الصراع القائمة، وزيادة الاستقطاب حولهم ووجود فئات مختلفة داخل مجتمعات الليبيين الذين يعيشون في الخارج (المعارضة السياسية لنظام القذافي، والمهنيين غير السياسيين ذوي المؤهلات العالية، والوافدين الجدد بعد عام ٢٠١١)، توجد انقسامات وتوترات بين السكان الليبيين المقيمين في الخارج. يجب أن تكون المشاركة غير ميسّسة، لأن هذا الوضع يشكل حاجزاً هيكلياً أمام تجمع مجتمعي أقوى.

١- نفس المرجع السابق.

٢ بيتر سبيرغ (٢٠١٨) العمليات عبر الوطنية وعمليات الانتقال الاستثنائية. دور الشتات الليبي من جماهيرية القذافي إلى الحرب الأهلية بعد الثورة وانهيار الدولة، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، DOI: 10.1080/13600194.2018.1500217

٣ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠)، دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.



## اضاءات: الممارسات الفعالة

### دراسة عن الليبيين المقيمين بالخارج ٢٠١٩-٢٠٢٠

قام مشروع «الإدارة الاستراتيجية والمؤسسية للهجرة في ليبيا» الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والذي يهدف إلى دعم تطوير المتطلبات الأساسية للإدارة الفعالة للهجرة في ليبيا، بإعداد دراسة هي الأولى من نوعها تقدم نظرة شاملة للجياليات الليبية في الخارج ورسم خرائط الإطار المؤسسي ذي الصلة، مما يؤدي إلى توصيات سياسية رئيسية نحو استراتيجيات المشاركة المستدامة. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها، تم إجراء أول بناء للقدرة بشأن فوائده وإمكانيات مشاركة الشتات في كاليفورنيا. اختتم ١٥ مسؤولاً من وزارة الخارجية والوزارات الأخرى ذات الصلة في فبراير ٢٠٢٠ بتقديم قائمة أولويات العمل المستقبلي.

البيانات

### سبيطار: منصة للرعاية الصحية عن بعد تربط الأطباء الليبيين بالخارج بمناطقهم الأصلية ٢٠٢٠

ساعد طبيب ليبي، تحول إلى مدير تنفيذي تقني يعيش في الخارج، في تطوير منصة للرعاية الصحية عن بعد حتى يتمكن الأطباء الذين غادروا بلدانهم من علاج المرضى في الوطن. في عام ٢٠٢٠، تم إطلاق تطبيق سبيطار لدعم معركة ليبيا ضد كوفيد-١٩. ووقعت اتفاقية مع وزارة الصحة الليبية لتصبح الوسيط الرئيسي في التعامل مع فيروس كورونا. تم تنزيل التطبيق أكثر من ٥,٠٠٠ مرة في الأسابيع الثلاثة الأولى<sup>٣</sup> وكان من المتوقع أن يصل إلى حوالي ٢,٣ مليون شخص<sup>٤</sup>.

الرقمية / الصحة

### تمكين المرأة الليبية في الشتات ٢٠١٧

في أبريل ٢٠١٧، نظمت أكاديمية لاهاي للإدارة المحلية تدريباً مخصصاً وتدريباً للمدربين لـ ١٧ سيدة ليبية يعشن في الخارج، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، وبالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد. تهدف إلى التواصل مع النساء الليبيات ودعمهن في تطوير استراتيجيات مناصرة لإحداث التغيير. تم تناول ثلاثة مواضيع رئيسية: زيادة الوعي بمصادر القوة (المحتملة) الخاصة بالمشاركين وهيكل السلطة الموجودة: ثانياً، تبادل وجهات النظر المختلفة حول دور المرأة الليبية في الشتات، والتحديات التي تواجهها وكذلك الفرص الجديدة. وثالثاً تطوير خطط عمل (جماعية) واستراتيجية مناصرة مرتبطة بهذه الخطط.

النساء / الشبكات

### مرفق المساعدة الفنية للهجرة الليبي (٢٠٢١-٢٠٢٣)

هو مشروع ينفذه المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة بتمويل من المفوضية الأوروبية والاتحاد السويسري ويهدف إلى تعزيز الآليات الوطنية لمعالجة قضايا الهجرة في ليبيا. على وجه التحديد، يهدف المشروع إلى (١) تسهيل المشاركة النشطة للوفود الليبية في حوارات الهجرة الدولية والإقليمية؛ (٢) دعم السلطات في جهودها لتحسين التأهب القنصلي للآزمات وإشراك الليبيين في الشتات؛ (٣) دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الهجرة لتعزيز عملها ودورها كجهة فاعلة في مجال الهجرة.

تطوير السياسات

الملحق:

## قائمة الجهات الفاعلة

### المؤسسات ذات الصلة بالشتات

- على المستوى الإقليمي

#### مديرية المواطنين والشتات التابعة للاتحاد الأفريقي (CIDO AU)

تكون ليبيا عضو في الاتحاد الأفريقي، وبالتالي فهي مدعوة إلى الاجتماعات القارية لمديرية المواطنين والشتات التابعة للاتحاد الأفريقي (CIDO AU).

#### جامعة الدول العربية (SAL)

#### اتحاد المغرب العربي

#### تجمع دول الساحل والصحراء

- المؤسسات الوطنية

- على المستوى الوزاري

#### وزارة الخارجية (MFA)

وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الوطني هي المؤسسة الرائدة فيما يتعلق بمشاركة الليبيين المقيمين في الخارج. وفقاً لاختصاصها المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠١٢، تختص إدارة شؤون المغتربين بالعلاقات مع الليبيين المقيمين في الخارج (مثل قاعدة البيانات، ومساهمات المغتربين والتبادلات، والتراث الثقافي، والارتباط ببلد المنشأ، وتسهيل العودة). في نفس الوقت، أدى قسمها للشؤون القنصلية دوراً واسعاً في حماية مصالح المواطنين الليبيين في الخارج وخدمة احتياجاتهم القنصلية.

#### وزارة الدولة للمهاجرين والمهجرين

تعمل وزارة الدولة لشؤون المهاجرين والمهجرين فقط مع الليبيين المهجرين (داخلياً أو خارجياً) والمهاجرين الليبيين قسراً. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تسهيل عودتهم إلى ليبيا أو إلى أماكن أخرى للجوء الآمن داخل ليبيا. في موازاة ذلك، أنشأت الحكومة الليبية مفوضية عليا لشؤون المهاجرين والمهجرين قسراً مع أعضاء من عدة وزارات مثل التعليم والصحة والخارجية والعدل لمتابعة حالة الليبيين المهجرين والمهاجرين الليبيين قسراً وتقديم تقرير إلى الحكومة الليبية.

- على المستوى دون الوزاري

#### الملحقات الاجتماعية

كما أنشأت وزارة الخارجية ما تسميه الملحقات الاجتماعية. وهي موجودة داخل سفارات معينة لمعالجة قضايا المهجرين الليبيين في تلك الدول ويمكنهم تلقي طلبات المساعدة. كما تعمل وزارة الدولة للمهاجرين والمهجرين على إنشاء نظام إلكتروني لطلبات المساعدة، وهو لن يتطلب المزيد من الزيارات إلى السفارة.



## منظمات الشتات في أوروبا

ليبيكو مالطا

### أنشطة التكامل

ليبيكو هي منظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى ربط المجتمع الليبي داخل مالطا. يهدف إلى تمكين الأفراد من القيام بدور فاعل في المجتمع المحلي والمساعدة في اندماجهم في القطاعات المختلفة. كما توفر لبيكو منصة ومساحة للتعبير عن الثقافة الليبية.

## ليبيا في المملكة المتحدة (LYUK) المملكة المتحدة

### أنشطة التكامل

ليبيا في المملكة المتحدة هي منظمة غير حكومية مستقلة يقودها شباب ليبياون يعيشون في الشتات. وهم يوفران منصة للتواصل وتبادل المعرفة لجميع الليبيين وتنفيذ مبادرات لتعزيز الفن والثقافة والمواهب الشبابية وريادة الأعمال الليبية.

Funded by  
the European Union



Implemented by



بقلم: فيودورا كوركاس،  
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة  
حرره: مرفق الشتات العالمي التابع للاتحاد الأوروبي  
أكتوبر ٢٠٢٠  
تم التحديث في سبتمبر ٢٠٢٢